الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 28 ربيع الآخر 1442 هـ/ 13 ديسمبر 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3701

الوسط

Sunday 13th December 2020 - 14 th year - Issue No.3701

«بيتك»: تمويل الأعمال الإنشائية لأصحاب قسائم المطلاع ومناطق أخرى

أطلق بيت التمويل الكويتي "بيتك" حملة لمنتج المواد والاعمال الانشائية للمواطنين اصحاب القسائم فى مدينة المطلاع السكنية ومناطق اخرى،بعنوان "تمويلك فى المطلاع من بيتك"، وتوفر الحملة كل احتياجات العملاء لبناء منزل العمر فى مدينة المطلاع ومنطقة "جنوب عبدالله المبارك" وجميع قسائم السكن الخاص،على افضل وجه بأيسر الطرق واسهل الخدمات ، بداية من مرحلة التصميم الاولى وحتى الاستلام النهائي بمجموعة متنوعة من الحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وبالتعاون مع نخبة من افضل واكبر الشركات المتخصصة فى مجال الانشاءات والتطوير العقاري،بما يحقق للعملاء الراحة والاطمئنان والثقة في خدمة متكاملة لجميع مراحل البناء من "التصميم الى التسليم".

وقال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة فى مجموعة "بيتك" وليد خالد مندنى ، ان الحملة تنطلق من حرص "بيتك"على منح العملاء ميزات خاصة، ودعم جهود الدولة في توفير المسكن المناسب للمواطنين ضمن الجهود المتواصة لـ"بيتك" فى المساهمة بالمشروع التنموي العام للدولة، حيث أن الجهود المبذولة فى القضية الاسكانية تعتبر فى صدر اولوياته ، مشيرا الى ان الحملة التمويلية تستمر لمدة شهرين .

ذكر التقرير أنها ورثت وضعاً غير مسبوق

«الشال»: الكويت أمام تحدي إقتصادي ومالي في غاية الخطورة

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الإدارة العامة الإنتخابات النيابية – ديسمبر 2020 : جرت الإنتخابات النيابية في 5 ديسمبر الجاري، وأسفرت نتائجها عن تغيير كبير بلغت نسبته 62%، شاملاً التغيير الناتج عن عزوف 5 نواب عن الترشح، ورغم ارتفاع نسبة التغيير، إلا أنها تكررت 4 مرات منذ عام 1992 وفقاً للجدول المرافق حول نسب التغيير في الإنتخابات السابقة، لذلك تأتي أهمية التغيير الحالي من نوعيته وليس حجمه.

ومجلس الأمة هو جناح الإدارة العامة الثاني، وقراءة في نتائج الإقتراع توحي بأنها جمعت بين ما هو إيجابي، وما هو سلبي، وتأثيرها بتزامنها مع عهد جديد، ربما يجعل تلك النتائج تميل إلى الجانب الإيجابي إن تمت قراءة النتائج بشكل صحيح. في الجانب الإيجابي، أفرزت إقصاء عدد كبير من وجوه متهمة بفساد موثق ومدمنة على حصد خدمات ووظائف في مؤسسات الدولة من دون وجه حق. وفي الجانب الإيجابي، بروز ظواهر قليلة في بعض الدوائر تخطت في تصويتها حواجز بغيضة، طائفية، أو مناطقية، أو فئوية، من أمثلتها النائب "حسن جوهر" في الدائرة الأولى، والنائب "عبدالكريم الكندري" في الدائرة الثالثة، وأكثر نموذج في الدائرتين الرابعة والخامسة ممن فازوا من خارج رحم الفرعيات. وفي الجانب الإيجابي أيضاً، وهو مؤشر يحسب للعهد الجديد، ما يوحي بحياد غير مسبوق للحكومة والنافذين حولها من تأثير التدخل بالمال أو الخدمات على مخرجات الإنتخابات، إضافة إلى إلغاء قرارات وزير الإعلام المستقيل قبيل الإنتخابات.

وفي الجانب السلبي، كان ذلك التأثير الطاغي على النتائج لحالة الغضب والإنقسام السائدان في المجتمع، فالكثير من الإندفاع والدعم لهذا المرشح أو ذاك، كان نكاية بالآخر، يبرره بؤس الأوضاع التي آلت إليها البلد. المؤشر الثاني، هو نسبة كل فائز إلى عصبيته الصغيرة، أي نسبته إلى الطائفة أو القبيلة أو أصله وموقعه الإجتماعي، وليس لوطنه، وذلك إفراز بغيض لنظام إنتخابي خاطئ وخطر. والمؤشر السلبي الثالث، هو إستبعاد مرشحين بقرار حكومي بسبب آرائهم، في الوقت الذي تسامحت مع مرشحين متهمين بقضايا رشى معترف بها في مضابط النيابة، وبعضهم خرج للتو بكفالة من قضية فساد أخرى، بما قد يتسبب في إذكاء حالة الإحتقان في البلد وفي قاعة "عبدالله السالم"، إضافة إلى التسامح الحكومي مع إنتخابات فرعية نقلتها وسائل الإعلام.

وفي خلاصة، ورثت الكويت وضعاً غير مسبوق، فهي أمام تحدي إقتصادي ومالي في غاية الخطورة، كذلك هو حال الوضع السياسي الداخلي والإقليمي، والعنصر الفاعل لمواجهة ذلك التحدي سوف يحسمه نوعية جناح الإدارة العامة الأهم، أي الحكومة. فالحكومة، لا تحتاج سوى 17 نائب لتمرير ما تريد، فإن جاء تشكيلها وفقاً لحجم ذلك التحدي، سوف تكسب إحترام وتعاون المجلس والناس بما يرتقي بمسار البلد إلى مستقبل آمن، فالأمر بات يحتاج إلى تضحيات، والتضحيات تأتي بالتوافق، ولا مناص من أن تكون هي القدوة، أما إذا عادت حكومة الجينات والمحاصصة، فلن ينفع معها أي تشكيل لمجلس الأمة، وقد لا تتاح للبلد أي فرصة إصلاح أخرى.

13.6 مليار دينار عجزاً محتملاً في الموازنة

ذكر تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – نوفمبر 2020 : بانتهاء شهر نوفمبر 2020 انتهى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2020/2021، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر نوفمبر نحو 43.1 دولار أمريكي. وحققت السنة المالية الحالية (أبريل 2020 – نوفمبر 2020) معدل سعر لبرميل النفط الكويتي بنحو 36.4 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 6.4 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته 21.4% من السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ نحو 30 دولار أمريكي للبرميل، بينما أدنى بنحو 18.6 دولار أمريكي للبرميل أو بنسبة 33.8% عن السعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل.

وكانت السنة المالية الفائتة 2019/2020 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 61.6 دولار أمريكي. ومعدل سعر البرميل للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية أدنى بنسبة 40.9% أو بنحو 25.2 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 57.7% أو نحو 49.6 دولار أمريكي عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 86 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر نوفمبر بما قيمته نحو 642.5 مليون دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 6.1 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 456.3 مليون دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 5.6 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 8 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2021 عجزاً قيمته 13.6 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات ثمانية شهور تعطي مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة في ظل الانخفاض الكبير في معدل أسعار النفط بسبب الوباء الحالي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية، ومن المؤكد أن يكون حجم العجز الفعلي كبير وبرقمين، ولكنه قد يصبح أدنى من الرقم المذكور لإحتمال ارتفاع أسعار النفط لما تبقى من السنة المالية.

البورصة تستعرض تجربتها الناجحة في التعامل مع جائحة كورونا

اختتمت بورصة الكويت مشاركتها في مؤتمر الكويت للاستثمار، الحلقة الثالثة ضمن سلسلة من الفعاليات التي عقدت في العاصمة البريطانية لندن، ووادي السيليكون في الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى فعاليات أخرى افتراضية، والتي نظمتها هيئة تشجيع الأستثمار المباشر في الكويت بالتعاون مع فاينانشال تايمز لايف ومجلة FDI لتوفير منصة هامة لمناقشة فرص الاستثمار في بيئة الأعمال الحالية التي تشكلت بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقد شاركت رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت نورة العبدالكريم إلى جانب نخبة من الخبراء وقادة الأعمال في الجلسة النقاشية "أسواق المال والتنمية الاقتصادية في الكويت"، والتي شهدت مداخلات هامة، ومشاركة الكثير من المعلومات والخبرات.

وخلال الجلسة، أوضحت العبدالكريم تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد على سوق المال الكويتي، مشيرة إلى أن بورصة الكويت نجحت في مواصلة العمل دون أي عوائق وبأقل قدر من التأثير على التداولات والمعاملات، وذلك نتيجة سرعة اعتماد إجراءات احترازية فعالة للحفاظ على الصحة والسلامة، والتي توافقت مع إرشادات الدولة.

وأضافت العبدالكريم "لقد حرصت بورصة الكويت ومنظومة سوق المال الكويتي طوال فترة الجائحة على اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة لمواصلة عملياتنا كالمعتاد. كذلك، نحن نعمل بشكل وثيق إلى جانب شركائنا في مجتمع الاستثمار الدولي للتأكد من استكمال مختلف المشاريع الرئيسية التي كان مخططاً لها".

وأضافت "خلال العام 2020، شهدنا إدراج بورصة الكويت في سوق المالي الكويت، كما نجحنا في عملية انضمام سبع شركات مدرجة الى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة".

الجدير بالذكر أن إدراج الكويت على مؤشر MSCI للأسواق الناشئة أثمر عن تدفقات غير مسبوقة بالتزامن مع انضمام سبع شركات مدّرجة في السوق "الأول" بنجاح، حيث تجاوز إجمالي التداولات 961.6 مليون دينار كويتي خلال يوم واحد، كما نجحت الشركة في طرح أول منتجٍ للصناديق العقارية المدرة للدخل (المتداولة).

هذا وقد واصلت بورصة الكويت تعزيز ريادتها الإقليمية مع إدراج الشركة في سوق المالي المحلي، والاستمرار في تحقيق المزيد من الريادة، حيث تعد بورصة الكويت أول بورصة يمتلكها القطاع الخاص وبنسبة تفوق الـ90% في الشرق الأوسط

نورة العبدالكريم

وأول كيان حكومي في الكويت تتم خصخصته بنجاح.

وفي تعليق لها بهذا الشأن، صرحت العبدالكريم قائلة: "يمثلّ هذا الإدراج معلماً هاماً آخر في مسيرة الشركة، وسيكون من شأنه الارتقاء بمكانة الكويت على مستوى المنطقة، وذلك في واحدة من أهم وأكبر قصص النجاح على الساحة المالية الكويتية خلال السنوات الخمس الماضية. وبالرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، فنحن ما نزال نستقطب المزيد من الاستثمارات، وقد تمكنا من تحقيق عائدات وأرباح قياسية. والآن، نحن ماضون في طرحٍ المزيد منّ المنتجات والخدمات الجديدة بهدف تعزيز وتطوير السوق المالي، وجذب المستثمرين ومصدري الأسهم بمختلف فئاتها".

وتأتي مشاركة بورصة الكويت في مؤتمر الكويت للاستثمار في إطار جهودها المستمرة للتفاعل عن بُعد مع شركائها الرئيسيين في الوسط الاستثماري. وقد نجحت الشركة منذ بداية الجائحة في تنظيم سلسلة من الحملات الترويجية والأيام المؤسسية الافتراضية كما عقدت الاجتماع السنوي لجمعيتها العمومية، والاجتماعات العامة غير العادية عن بعد.

الجراح: المكتب سيطور العلاقات التجارية في سائر الدول العربية

انطلاقاً من سعيه الدائم إلى توسيع شبكة مكاتبه الخارجية وتعزيز دوره التنموي في مختلف الدول العربية، أعلن اتحاد المصارف العربية عن توقيع رئيس مجلس إدارته، الشيخ محمد جراح الصباح، اتفاقية مقر مع حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة بوزير الخارجية السعودي، صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله آل سعود، والتي تهدف إلى إنشاء مكتباً إقليمياً للاتحاد في المملكة.

ولقد تم توقيع هذه الاتفاقية في ديوان وزارة الخارجية السعودية بالرياض، بحضور كلاً من الأمين العام لاتحاد المصارف العربية في لبنان وسام فتوح، وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية عبدالمحسن الفارس، إلى جانب وكيل وزارة الخارجية السعودية للشؤون الدولية المتعددة عبدالرحمن بن إبراهيم الرسي، ووكيل وزارة الخارجية السعودية لشؤون المراسم المكلف مشاري بن نحيت. وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة الاتحاد، الشيخ محمد جراح الصباح: "لطالما سعى اتحاد المصارف العربية إلى أن يكون سنداً حقيقياً للقطاع المصرفي في مختلف الدول العربية، إلى جانب أن يكون حجر الأساس في التنمية المالية والاقتصادية على كامل مساحة الوطن العربي. ومن هنا، جاء افتتاحنا لهذا المكتب الإقليمي الذي يشكل جسر التواصل بين الاتحاد وأعضائه وبين السلطات الاقتصادية والمالية والنقدية في السعودية مما سيساهم في تحقيق رؤية التنمية المستدامة السعودية لعام 2030. علماً أن هذا المكتب سيزيد من حرص الاتحاد على العمل ضمن إطار سياسات وتوجيهات البنك المركزي السعودي بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة." وأضاف الجراح: "يهدف الاتحاد من وراء افتتاح هذا المكتب إلى توسيع شبكة مكاتبه الخارجية إلى جانب تعزيز نطاق عمله الرامي إلى تطوير القطاع المالي في مختلف الدول العربية، حيث أن هذا المكتب سيعمل ضمن استراتيجية تهدف إلى تعزيز وتطوير العلاقات التجارية والمصرفية بين السعودية ودول الخليج وسائر الدول العربية الأخرى، مما سيساهم في رفع مستوى العلاقات التجارية والمصرفية، إضافة إلى وضع استراتيجية استثمارية واسعة النطاق بمشاركة القطاع المصرفي العربي ومختلف المؤسسات والشركات المالية العربية."

ومن جانبه، عبّر سمو وزير الخارجية السعودي، صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله آل سعود، عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية، مقدماً تمنياته بالتوفيق لاتحاد المصارف العربية ومشدداً على دوره الرائد في دعم الروابط وتوثيق أواصر التعاون بين المصارف العربية تحقيقاً لمصالحها المشتركة، بما يصب في مصلحة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

هذا ولقد أشاد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية في لبنان، وسام فتوح، بالثقة الكبيرة التي حظي بها اتحاد المصارف العربية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي، بالموافقة على فتح مكتب إقليمي للاتحاد في الرياض، كما قدّم خالص الاحترام والتقدير لكل من ساهم في إيصال هذا الملف إلى ما وصل إليه من نتائج إيجابية ومثمرة.

ضمن إطار جهوده المتواصلة لدعم البيئة الاستثمارية في الكويت

«المركز» شريك داعم «لمؤتمر الكويت للاستثمار» الافتراضي

شارك المركز المالي الكويتي "المركز" كشريك داعم في "مؤتمر الكويت للاستثمار" الافتراضي تحت عنوان "الاستثمار في الكويت: فرص الاستثمار في التحول الرقمي"، والذي عقد يوم 9 ديسمبر بتنظيم من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA) بالتعاون مع فاينانشال تايمز ومجلة FDI. ويعد المؤتمر الثالث ضمن سلسلة جولات عقدت في لندن، وسيليكون فالي. ويأتي دعم "المركز" لهذا المؤتمر في إطار استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية، وإيمانه بأهمية تطوير بيئة أعمال جاذبة في الكويت، وتفعيل دور القطاعات المعنية في دعم العملية الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على أداء القطاع الخاص بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام. وشارك إم. أر. راغو، نائب الرئيس التنفيذي، إدارة الأبحاث المنشورة في "المركز" في حلقة نقاشية بعنوان "أسواق المال والتنمية الاقتصادية في الكويت"، تناولت أثر الجائحة على أسواق المال الكويتية، وما ترتب على ذلك من تطورات ساهمت في تغيير توجهات المستثمرين ونظرتهم نحو هذه الأسواق. كما سلطت الحلقة النقاشية الضوء على القطاعات التي توفر فرص استثمارية واعدة للمستثمرين، وسبل تعزيز الاستفادة منها. أسواق المال الكويتية: وأكد راغو على أن أسواق المال الكويتية تتمتع بالمرونة نتيجة لسلسلة الإصلاحات التي تم تنفيذها على مدى السنوات القليلة الماضية، فضلاً عن إدراج بورصة الكويت مؤخراً في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، والذي ساهم فيتعزيز اهتماممستثمرين الأجانب بالسوق الكويتي. وأعرب السيد راغو عن أمله في تدفق المزيد من الاستثمارات النشطة، والتي بدورها ستزيد من فاعلية أداء سوق المال الكويتي، مما يخلق تأثيرًا إيجابيًا على جميع المشاركين في السوق. وأشار أن سوق المالي الكويتي يعد أحد الأسواق الجاذبة والقادرة على المنافسة من وجهة نظر مدراء الأصول العالميين. آفاق الاقتصاد الكويتي وتأثير فيروس كوفيد19–واللقاح المضاد وعلى الرغم من التحديات التي شهدهاالعام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد19–، وتراجعالناتج المحلي الإجمالي، أكد السيد راغو أن الاقتصاد الكويتي يتمتع بوضع آمن، وأن الدولة قادرة على المحافظة على تصنيفهًا الائتماني القوي. وبالنظر إلى حجم الصناديقالسيادية للكويت، وعائداتها النفطية، حتى في ظل العجز الحالي، فإن الكويت

إم. أر. راغو

قادرة على تجاوزالتحدياتالاقتصادية. وفي ظل الإعلان عن اللقاح المضاد للفيروس، وصمود الاقتصاد الكويتي خلال العام الحالي، عبر السيد راغو عن توقعاته الإيجابية للعام المقبل.

الاستدامة وعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESGs): وحول الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وأكد راغو أن تطور عواملالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من منظور عالمي كان استثنائياً، مشيراً إلى أنه على ثقة من أنها ستكتسب المزيد من الزخم في المستقبلً القريب في الكويت. وأوضح أن "المركز" يأخذمفهوم الاستدامة بعين الاعتبار عند دراسة أداء الشركات وتقييم مدى استدامة نموذج عملها في غضون ثلاث إلى خمس سنوات. وقال أن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركاتبدأت بالتبلور، مشيراً إلى أن التغيير الجاد في تعزيز أهمية هذه العوامل يجب أن يأتي من ضرورة أن يكون هناك تحول في المشهد الاستثماري، بحيث تكون الهيمنة للمستثمرين المؤسسيين. الكفاءات البشرية: وفيما يتعلق بالموارد البشرية وأهمية استقطاب الكفاءات المحلية والأجنبية للقطاع الخاص، أوضح السيد راغو أن هذا الأمر يتطلب تدريب الكفاءات البشرية من أجل تحقيق التحول المنشود من الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاد غير النفطي. مضيفاً أن النتائج المرجوة ستتضحبالتأكيد على المدى الطويل.